الأنباء
الجمعة 7 فبراير 2014

عبدالله التميمي

الشيخ محمد الخالد مصافحا حمدان العازمي وبجانبه سلطان الشمري

اللجنة اجتمعت بوزير الداخلية وناقشت معه مشاكل البصمة الوراثية

«البدون»: خارطة طريق لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية

التميمي: نبشر غير محددي الجنسية خيراً كون الوزير لم يطلب فترة طويلة لمعالجة هذا الملف

بشر رئيس لجنة المقيمين بصورة غير قانونية النائب عبدالله التميمي فئة غير محددي الجنسية بأن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد لم يطلب فترة طويلة لتطبيق خارطة طريق لمعالجة أوضاعهم مع التركيز على الجانب الاجتماعي والإنساني وتوفير فرص العمل لهم والحياة الكريمة، كاشفا في الوقت ذاته ان الخالد أشار إلى ان خارطة الطريق ستشمل ايضا من لا يملكون احصاء 65 وممن لا يملكون اي ثبوتيات وسينظر لهم لناحية التجنيس ممن يعملون ومؤسسات الدولة وخدموا بها لفترة طويلة.

وقال التميمي، في تصريح صحافي امس: عقدت لجنة المقيمين بصورة غير قانونية ولجنة البدون اجتماعها الثاني امس بحضور اعضاء اللجنة ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد والفريق المرافق له، وشهد الاجتماع نقاشا جيدا جدا من قبل الطرفين.

وأوضح التميمي أن وزير الداخلية قد اعطى اللجنة مؤشرات طيبة جدا لوجود خارطة طريق لفئة غير محددي الجنسية يتم العمل عليها لحل هذه القضية، مبينا ان الوزير تناول ابرز معوقات عمل الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير شرعية والمتمثل بوجود نقص في اجهزة البصمة الوراثية لدى الادلة الجنائية.

وكشف التميمي ان توفير الاجهزة المتعلقة بالبصمة الوراثية يكلف 200 الف دينار فقط وسيتم تخصيصها لتوفير هذه الاجهزة بأسرع وقت للاستعجال بعمل اللجنة المركزية، مشيرا الى ان الاجتماع تناول ايضا الـ 504 ملفات التي تم رفعها للتجنيس وهي ملفات تشمل البالغين من الآباء والامهات البالغ عددهم ما يزيد عن 150 شخصا في حين القصّر سيحصلون على الجنسية بعد بلوغهم سن 21 عاما ممن لديهم احصاء 65.

وتابع التميمي: كما ان الاجتماع تناول موضوع البطاقة الامنية، وقد اوضح الوزير خلاله ان البطاقة الخضراء تمنح لمن يتمتع بكامل الامتيازات، في حين الصفراء ستمنح لمن لا يحمل احصاء 65 وممن امضوا سنوات كثيرة في الكويت وسيتم معاملتهم بطريقة قريبة من معاملة من يحملون بطاقة خضراء، لافتا الى ان النواب ركزوا خلال الاجتماع امتعاض فئة غير محددي الجنسية من كون ملفاتهم لاتزال مركونة دون تحرك.

واضاف التميمي: نحن كلجنة نبشر غير محددي الجنسية خيرا كون الوزير لم يطلب فترة طويلة لمعالجة هذا الملف، انما وعد بتحقيق الكثير في اقرب وقت مع التركيز على الجانب الاجتماعي والانساني وتوفير فرص العمل لهم والحياة الكريمة.

واشار التميمي الى ان وزير الداخلية كشف خلال الاجتماع انه ايضا هناك شريحة كبيرة ممن لا يملكون احصاء 65 ولا يملكون اي ثبوتيات سينظر في وضعها حتى من ناحية التجنيس ضمن خارطة الطريق، خاصة ان هناك فئة كبيرة ممن لا يملكون احصاء 65 يعملون بالسلك العسكري ومؤسسات الدولة.

ولفت التميمي الى ان الاجتماع تناول ايضا القيود الامنية وتم ايصال رسالة لوزير الداخلية حول كيدية بعض القيود الامنية وعدم قانونيتها، مشيرا الى ان الوزير وعد ايضا خلال اللقاء بتجنيس دفعات جديدة بعد تحريك دفعة 504 ملفات مرفوعة الآن.

وأعلن عضو لجنة معالجة أوضاع غير محددي الجنسية (البدون) سلطان اللغيصم الشمري عن وعد قطعه وزير الداخلية بمعالجة مشكلة القيود الأمنية والجوازات المزورة، مؤكدا تشكيل لجنة خاصة من جهات عدة للوقوف على حقيقة القيود والجوازات.

وقال الشمري في تصريح للصحافيين: أثرت في اجتماع امس الجوازات المزورة وان الحكومة أرغمت بعض البدون على استخراج تلك الجوازات من أجل الحصول على حقوق نهاية الخدمة، وتاليا اتهمتموهم بتزوير الجوازات، لافتا الى انه أصر على ضرورة إعادة النظر في القيود الأمنية، وان هناك قيودا وضعت دون وجه حق، ولم توثق بقرائن، وان وزير الداخلية وعد بتشكيل لجنة لمتابعة الأمر تتبع أكثر من جهة ومن عضوية فواز الفضل من اللجنة العليا للجنسية وضابط من استخبارات الجيش وضابط من أمن الدولة وذلك لرفع القيود الأمنية غير الموثقة.

وذكر الشمري ان الاجتماع تطرق الى توظيف البدون الذين لا يحملون إحصاء 65 ولديهم بطاقة أمنية سارية المفعول وناقشنا أيضا مشكلة المعاقين البدون غير المسجلين في هيئة شؤون المعاقين، فهؤلاء لديهم مشكلة في توفير مستلزماتهم.

وشدد الشمري على انه لن يتنازل عن تجنيس ما لا يقل عن 4 آلاف من البدون، وان الأمر متروك للنواب الآخرين للتصويت على القانون.

للمشاركة في احتفالية المصادقة على الدستور الجديد

الغانم يغادر إلى تونس تلبية لدعوة رسمية من رئيس المجلس الوطني التأسيسي

غادر البلاد مساء أمس رئيس مجلس الأمة ورئيس الاتحاد البرلماني العربي مرزوق الغانم، متوجها إلى الجمهورية التونسية الشقيقة في زيارة رسمية تلبية لدعوة من رئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر للمشاركة في احتفالية المصادقة على الدستور الجديد للجمهورية التونسية، ومن المقرر ان يلقي الغانم كلمة في الاحتفالية بهذه المناسبة.

وتحتفل تونس بإصدار دستورها الجديد غدا الجمعة.

وجاء في دعوة بن جعفر للرئيس الغانم «إنني على يقين بأن مساهمتكم معنا ودعمكم المتواصل كما عهدناه فيكم للثورة التونسية واهتمامكم بإنجاح مسار الانتقال الديموقراطي، كل هذا سيكون لكم مما لا شك فيه حافزا قويا، لتلبية الدعوة ومشاركتنا فرحتنا بقطف أولى ثمار ثورة الحرية والكرامة على أمل استكمال هذا المسار وإرساء المؤسسات الدائمة التي سينشئها الدستور الجديد بإجراء انتخابات حرة ونزيهة خلال الاشهر القادمة تعبر عن ارادة الشعب التونسي وترسي أسس الديموقراطية على قواعد سليمة متينة».

كما بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برقية تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في نيوزيلندا «ديفيد كارتر»، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قبل مغادرته إلى تونس أمس

الجيران: ناد رياضي لذوي الإعاقات الذهنية

قدم النائب د.عبدالرحمن الجيران اقتراحا برغبة جاء فيه: انطلاقا من المادة 18 لقانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، والتي نصت على: تلتزم الهيئة العامة للشباب والرياضة باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان إقامة أندية ومراكز للأنشطة وفقا للمواصفات العالمية الخاصة بذوي الاعاقة في جميع المحافظات وذلك بهدف دمجهم في المجتمع. وانطلاقا من مبدأ التخصص بالإعاقة الذهنية في الجانب الرياضي، حيث تمثل الرياضة مساحة كبيرة لعلاجهم وتوعية أهليهم وتشجيعهم على العناية بأبنائهم، يؤيد ذلك التطور والاهتمام الكبيرين في الدول المتقدمة والآثار والنتائج الجيدة التي حققتها لصالح تلك الفئة. إن فئة الإعاقة الذهنية تمثل شريحة كبيرة بالمجتمع، وهم مواطنون لهم حقوقهم، وإعاقتهم لها أبعاد اجتماعية ونفسية واقتصادية كبيرة، لأن وضعهم ينعكس على أسرهم وعلى الدولة بشكل مؤثر وحاد أكثر من وضع الإعاقة الأخرى المستقلة بفكرها الواعي للدفاع عن احتياجاتها وتمثيل نفسها، سواء عن طريق النقابات أو الأندية أو حتى بالانتخابات المختلفة وكتابة بالصحف والمجلات والظهور بالوسائل الاعلامية، أما فئة الإعاقة الذهنية فهي لا تستطيع القيام بذلك، ويزيد الأمر سوءا أن كثيرا من الأهالي وأولياء الأمور يتكتمون على وجود هذه الحالات لديهم مما يزيد من عزلة هذه الفئة ومعاناة اهاليهم، وهذا لا يحرمهم فقط من تزويدهم بالمعرفة كالأصحاء ولكنه يقتل القدرات والمواهب الموجودة لديهم أصلا، وهذه الأعداد من المعاقين وأسرهم (التي تمثل 2ـ3٪ في كل تجمع سكاني حسب المعدلات العالمية وهي أعداد كبيرة) تتعرض لقلق ومشاكل واحباطات أكثر مما تستحقه لمفاهيم خاطئة مما حول تلك الفئة لطاقات معطلة وعبء على أهاليهم وعلى الدولة لدرجة عدم التمييز حتى فيما بين الافراد.

إن العناية بالجانب الرياضي لهذه الفئة يستمد اهميته كونه يعتبر علاجا لهم ولأسرهم أكثر مما هو ترف رياضي، وتجارب الدول المتقدمة تؤكد ذلك كما تؤكد تجربة الكويت بالعدد المتواضع الذين اتيحت لهم الفرصة للمشاركة الرياضية والنتائج الباهرة التي حصلوا عليها نتيجة تكثيف البرامج الرياضية والتدريب المستمر.

ويربط الجانب الرياضي لهذه الفئة بظروف يجب المرور عليها ولو سريعا لمعرفة الربط بينها، لننتقل بالكويت إلى المكانة التي تستحقها في توفير الرياضة للجميع بمن فيهم ذوو الإعاقة الذهنية كوقاية، وعلاج للمعاق وأسرته مثل الدول المتقدمة أو رياضيا وهو متاح لنا وسهل إذا توافرت النية والثقة الكافية من واقع بعض الظروف وهي:

- استحداث ناد بمواصفات كاملة لاستقطاب الأسر والمتخصصين منهم والاعتماد عليهم في إدارته.
- نشر الوعي الاجتماعي والصحي والإعلامي عن هذه الفئة بين الأسر والجهات الحكومية والأهلية.
- تشجيع الرياضة بالقدر الذي توفره الدولة للأصحاء والاستفادة من تجارب التنظيمات الرياضية الدولية الخاصة بهذه الفئة.
- اشراك أكبر عدد من الأسر في مغرفة القدرة الجسمانية ومتابعة القدرة الذهنية للابن ومرافقته واتخاذ القرار الصحيح في المسيرة الرياضية اليومية له.
- تدارك الوقت مبكرا في تأهيله جسديا ورياضيا ليشتد عودة ليشارك في المسابقات المختلفة من خلال ادارة متخصصة علميا بهذه الفئة.
- توفير أماكن بالحجم والنوعية التي تغطي مختلف الأنشطة والألعاب التأهيلية والتكميلية حتى يتأهل المعاق الذهني لمواجهة العالم من خلال الالعاب.
- توفير أماكن جاذبة في النادي المقترح لأفراد الأسرة والمتطوعين من مختلف الأعمار لتشجيعهم على التواجد والاندماج معهم ومع أبناء بقية الأسر.
- التواصل مع المنظمات الدولية المختصة التي تتعامل مع هذه الفئة والقدرة على التعامل معها والتفاعل والاستفادة من برامجها.

لذا أتقدم إليكم بالاقتراح برغبة الآتي.

نص الاقتراح

إنشاء ناد رياضي لذوي الإعاقات الذهنية.

د.عبدالرحمن الجيران

وزير الداخلية وعد بإيجاد حل لقضية القيود الأمنية

«الداخلية» تقر تجنيس ما لا يقل عن 4 آلاف من البدون خلال عام 2014

وافقت لجنة الداخلية والدفاع أمس على اقتراح تجنيس ما لا يقل عن أربعة آلاف من البدون.

وقال رئيس اللجنة عسكر العنزي: ان اجتماع اللجنة أمس أفضى الى الموافقة على تجنيس 4 آلاف من البدون، مؤكدا على جدية نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في حل الملف.

وذكر العنزي ان القانون يخص البدون فقط، ولا يشمل أي جنسيات أخرى، متمنيا من النواب الاسراع في الموافقة على القانون، وليس لأحد بعد اليوم عذرا لعدم منح البدون الجنسية بعدما أصبح القانون حقيقة.

عسكر العنزي

محمد طنا

وأكد العنزي ان الموافقة على القانون كانت بنسبة أربعة الى واحد، اذ رفض النائب عبدالله الطريجي القانون وله وجهة نظره الخاصة.

وأوضح العنزي ان فئة البدون قدمت التضحيات للوطن، مبينا ان من بينهم أبناء الشهداء ومن خدموا الكويت ومن يحملون إحصاء 1965، مشيرا الى انه من 2008 لم يتم إقرار القانون، ولم يعلن عن تجنيس أي دفعة، آملا من وزير الداخلية حل الملف والإعلان عن دفعة للتجنيس في عام 2014.

من جانبه، امتدح عضو لجنة الداخلية والدفاع محمد طنا التجاوب اللافت الذي أبداه وزير الداخلية في اجتماع اللجنة أمس، اذ كان متجاوبا مع ايضاحات النواب، ووعد بتذليل الصعاب التي تعترى طريق فئة البدون.

وقال طنا في تصريح للصحافيين ان اللجنة وافقت على تجنيس ما لا يقل عن 4 آلاف من البدون، لافتا الى ضرورة حل مشكلة الجوازات المزورة.

وكشف طنا عن وعد قطعه وزير الداخلية بحل مشكلة القيود الأمنية ووضع جدول زمني لحل جميع المشكلات التي تواجه فئة البدون.

حذّر من غضبة شعبية بسبب تجاهل المطالب المشروعة للمواطنين

العازمي: علاوة الأولاد مشروع أزمة مع الحكومة.. ولا تنازل عن إقرارها

استنكر النائب حمدان العازمي مماطلة وتسويف الحكومة في إقرار علاوة الأولاد رغم اعترافها بأن هذا الأمر يخدم مصلحة المواطن وأنه أصبح ضروريا في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة، متذرعة بأنها ستقدم «دراسة شاملة وافية عن علاوة الأولاد خلال شهر»، متسائلا: أين كانت الحكومة طوال الفترة الماضية لتأتي اليوم وتقول انها ستقدم دراسة شاملة مع انها حضرت عدة جلسات مع اللجنة المالية ولم تأت على ذكر هذه الدراسة ولم تقدمها طوال أشهر مضت؟

وقال العازمي في تصريح صحافي أمس، ان تكلفة علاوة الأولاد معروفة للجميع وتمت مناقشتها داخل اللجنة عدة مرات، فلماذا تسوف الحكومة الآن وتتسبب في وقف العلاوة من جديد رغم علمها بأن الآلاف من أبناء الشعب ينتظرون مثل هذا القرار؟

حمدان العازمي

وأكد العازمي أن ما تقدمه الحكومة من هبات ومساعدات خارجية، وما يتم تمريره من صفقات لتجار معروفين، وما تتغافل الدولة عن تحصيله من مستحقات لدى الشركات والهيئات، يتجاوز أضعاف أضعاف قيمة العلاوة الاجتماعية التي تخدم الشريحة الكبرى من أبناء المجتمع، مشددا على رفضه إنقاص قيمة العلاوة الاجتماعية التي كان يجب أن تكون 100 دينار وليس 75 دينارا، إلا أنه ومن باب تعاون النواب مع الحكومة قبلوا بأن تكون 75 دينارا حتى يمكن تمريرها، لكن الحكومة قابلت هذا التعاون باستهتار.

ودعا إلى ضرورة التعامل بمسطرة واحدة مع جميع أبناء الكويت، فلا تمنح الهبات والعطايا لفئة بسبب قربها من السلطة، وتقوم الدنيا ولا تقعد لمجرد اقتراح يخدم عامة أبناء الكويت المستحقين للمساعدة في الأصل، لافتا إلى أن النواب عازمون على المضي قدما في إقرار علاوة الأبناء مهما كانت المبررات المقدمة من الحكومة، وأن المهلة التي تم منحها للسلطة التنفيذية هي الأخيرة قبل تمرير النواب لهذا القانون.

وشدد على ضرورة مراعاة الظروف المعيشية للمواطنين والارتفاعات غير المبررة للأسعار مع ثبات دخول الأسر، مطالبا الوزراء بالنزول إلى الشارع للتواصل مع المواطنين والإحساس بالمعاناة التي يعيشونها جراء الغلاء، وان يتخذوا موقفا نابعا من ضمائرهم تجاه هذه المعاناة.

وأكد العازمي في ختام تصريحه أن الزيادة المطلوبة مستحقة وأن على الحكومة ألا تتذرع وتماطل في إقرار حق من حقوق المواطنين، لأنها ملزمة دستوريا بدعمهم، ويكفي المواطن أن ما يقدم له من خدمات لا يرقى إلى المستوى المطلوب وأنه يرى أمواله توزع ليلا ونهارا على دول بعضها يستحق وأكثرها لا يستحق هذه الإعانات التي تقدم له، محذرا من أن سكوت الشعب على مثل هذه الأمور مع تجاهل مطالبه المشروعة سيؤدي في النهاية إلى نتائج غير محمودة ستطول الجميع.

مسلم البراك ينتقد استنطاق «الجنائية» لمواطن بغير وجه حق ومن خلال الإيذاء

خالد الجفيل

بين النائب السابق مسلم البراك أن ما أدلى به الأخ المحامي حمود الهاجري في بيانه عن المقبوض عليه المواطن أحمد عبدالعزيز فاضل يمثل وجدانا حيا في وجه الظلم وشكاوى المتنفذين، مشيرا الى انه وصل الحال ببعض قياديي وزارة الداخلية في المباحث الجنائية الى أن يمارسوا الإيذاء والاعتداء الجسدي على متهم لا حول ولا قوة له إلا بالله لاستنطاقه بغير وجه حق إرضاء لمتنفذ لم يتق الله في نفسه.

وأضاف البراك ومع ذلك يظل وزير الداخلية صامتا وكأن كرامة الإنسان الكويتي لا تعني له شيئا، ورئيس الوزراء الذي لا يزال يغط في سباته العميق ويبدو أنه لن يصحو منه إلا عندما يسمع صيحات الأمة مطالبة بالحكومة المنتخبة، مؤكدا أن دور النيابة العامة غائب في حماية من هم في عهدتها ووضعت نفسها تحت حماية من لا يخافون الله من بعض القياديين في المباحث الجنائية الذين أصبحت كرامة المواطن الكويتي بالنسبة لهم لا تساوي شيئا.

وشدد البراك على ضرورة مقاضاة هؤلاء القياديين وكشف ممارستهم حتى يعرفوا أن الأحرار لا يستعبدون، متمنيا من المحامي حمود الهاجري وباقي المحامين الإشراف والإسراع في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه هذه الممارسات المشينة والخطيرة.

مسلم البراك